Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (2): 800-829
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.42

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475 - E-ISSN 3079-8167

Measuring and analyzing the impact of public expenditures on economic growth and unemployment in Iraq during the period (2000-2023)*

Sana Mohamed Faraj Mohamad[(1)], Shvan Jamal Hama Saeed[(2)]
University of Sulaimanyah - College of Adminstration and Economics[(1),(2)]
(1) Sana.faraj@univsul.edu.iq (2) shvan.hamasaed@univsul.edu.iq

Key words:
public expenditures, consumer expenditures, investment expenditures, economic growth, unemployment.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	07 ***Jul***. 2025
Accepted	20 ***Jul***. 2025
Avaliabble online	31 ***Dec***. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Sana Mohamed Faraj Mohamad
University of Sulaimanyah

Abstract:
Public expenditures are among the most prominent financial tools relied upon by governments to achieve their economic, political, and social goals, particularly in countries with structural economic imbalances. Public expenditures are of great importance to the Iraqi economy due to its heavy reliance on oil revenues, which makes spending subject to constant fluctuations due to fluctuations in oil prices in global markets. This research aims to analyze the impact of public expenditures and their types on the gross domestic product (GDP) and unemployment rates, with the aim of providing suggestions for redirecting public expenditures toward optimal use. To achieve this goal, annual time data for the period (2000-2023) were used and analyzed, followed by the application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, given its ability to analyze short- and long-term relationships between the variables studied in the research. The research concluded that public expenditures have a positive impact on the GDP as an indicator of economic growth, and a negative impact on unemployment rates, meaning that increasing public expenditures led to a decrease in unemployment rates during the research period. However, the economic reality in Iraq continues to suffer from slow growth and high unemployment rates, which reflects the weak efficiency of public spending in achieving development goals.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (2): 800-829
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.42

قياس وتحليل أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي والبطالة في العراق خلال المدة (2000-2023)*

سناء محمد فرج محمد نوري
جامعة سليمانية ـ كلية الإدارة والاقتصاد
Sana.faraj@univsul.edu.iq

أ.م.د. شفان جمال حمه سعيد
جامعة سليمانية ـ كلية الإدارة والاقتصاد
shvan.hamasaed@univsul.edu.iq

المستخلص

تعد النفقات العامة من أبرز أدوات المالية العامة التي تعتمد عليها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لا سيما في البلدان التي تعاني اقتصادياتها من اختلالات هيكلية، وتحتل النفقات العامة أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي نظراً لاعتمادها الكبير على الإيرادات النفطية مما يجعل حجم النفقات عرضة للتذبذب المستمر تبعاً لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر النفقات العامة وانواعها على الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، وذلك من أجل تقديم اقتراحات في إعادة توجه النفقات العامة نحو الاستخدام الأمثل، ولتحقيق هذا الهدف تم توظيف بيانات زمنية سنوية للمدة (2000-2023) وتحليلها ومن ثم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) نظراً لقدرته على تحليل العلاقات قصيرة والطويل الأجل بين المتغيرات المدروسة في البحث. توصل البحث الى أن زيادة النفقات العامة لها أثر ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر النمو الاقتصادي، واثر سلبي على معدلات البطالة بمعنى أن زيادة النفقات العامة أدى الى انخفاض معدلات البطالة خلال مدة البحث، إلا أن الواقع الاقتصادي في العراق مازال يعاني من تباطؤ في النمو وارتفاع في معدلات البطالة، وهو ما يعكس ضعف كفاءة النفقات العامة في تحقيق الأهداف التنموية.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، النفقات الاستهلاكية، النفقات الاستثمارية، النمو الاقتصادي، البطالة.

المقدمة:

في العقود الأخيرة شهدت الاقتصادات النامية اهتماماً متزايداً بدور الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي من خلال أدوات السياسات المالية وعلى رأسها النفقات العامة التي تشكل أداة الاستراتيجية بيد الدولة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وأن العراق كدولة ريعية، تعتمد على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي لتمويل النفقات العامة، حيث تسهم النفقاتالعامة في تحفيز الناتج المحلي الإجمالي من خلال النفقات الاستثمارية والاستهلاكية وفي ذات الوقت تؤثر على سوق العمل من خلال خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، اذ ينظر عليها كقناة انتقال فعالة للسياسات الاقتصادية باتجاه تحقيق النمو وعجلة الإنتاج. وفي في ظل التحديات البنيوية التي يواجهها الاقتصاد العراقي مثل هشاشة القطاعات غير النفطية وضعف التنويع والطابع الريعي للمالية العامة يجعل النفقات العامة أداة شبه فعالة لتحريك النشاط الاقتصادي ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة معمقة على أسس نظرية تحليلية وكمية لفهم الأثر الديناميكي للنفقات العامة على مستوى النمو الاقتصادي وسوق العمل في إطار الخصوصية الاقتصادية والسياسية التي يتميز بها العراق.

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من الدور الذي تؤديه النفقات العامة في توجيه الاقتصاد نحو النمو والاستقرار، وتزداد هذه الأهمية في حالة الاقتصاد العراقي بالنظر إلى التحديات الأمنية والاقتصادية البنوية التي يوجهها العراق وتذبذب الإيرادات العامة. كذلك يسهم البحث في قياس أثر النفقات العامة على متغيرات اقتصادية مهمة، كالنمو الاقتصادي والبطالة، في تقديم رؤى ومقترحات يمكن أن تفيد صناع القرار في عملية إصلاح النظام المالي، وتعزيز كفاءته، بما يضمن إعادة توجيه النفقات العام نحو مجالات أكثر إنتاجية وقدرة على دعم التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث:

على الرغم من ضخامة النفقات العامة في العراق خلال مدة الدراسة (2000-2023) إلا أن الاقتصاد لم يشهد نمواً مستداماً، وظلت معدلات البطالة مرتفعة، وهذا التناقص بين النفقات العامة وأداء المؤشرات الاقتصادية يثير إشكالية تتعلق بكفاءة وفعالية النفقات العامة مما يعكس خللاً في إدارة السياسات المالية حيث تهيمن النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية التي أدت الى تراجع عملية الإنتاج لذا تتمثل مشكلة البحث في تحليل مدى تأثير النفقات العامة بنوعيها الاستهلاكي والاستثماري على النمو الاقتصادي والبطالة في العراق بهدف تشخيص الفجوات الاستراتيجية في توظيف النفقات العامة كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- تحليل اتجاهات النفقات العامة في العراق خلال مدة البحث من حيث حجمها وتوزيعها على الجوانب الاستهلاكية والاستثمارية.

2- قياس وتحليل أثر النفقات العامة ومكوناتها التشغيلية والاستثمارية في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر النمو الاقتصادي.

3- قياس وتحليل أثر النفقات العامة ومكوناتها على معدلات البطالة لبيان مدى فاعلية النفقات العامة في خلق فرص العمل والحد من البطالة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

1- تؤثر النفقات العامة بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في العراق، بمعنى (أن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي).

2- تؤثر النفقات العامة سلباً على معدل البطالة في العراق، بمعنى (أن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة).

نطاق وحدود البحث:

النطاق المكاني للبحث هو العراق، والنطاق الزماني يمتد من (2000 الى 2023).

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل اتجاهات وتطورالنفقات العامة وكيفية تأثيره على النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، كما يستخدم المنهج الكمي القياسي باستخدام نموذج (ARDL) لقياس العلاقة بين المتغيرات.

هيكلية البحث:

يتكون البحث من مبحثين رئيسيين، المبحث الأول يركز على الجانب النظري (للنفقات العامة، النمو الاقتصادي ومعدل البطالة)، والمبحث الثاني يركز على تحليل هيكل النفقات العامة وقياس أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام النماذج القياسية، بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات البحث.

الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية موضوع البحث، تم التطرق للموضوع من قبل العديد من الباحثين وكما مبين ادناه:

1- (غازي، و سمو، 2019): هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير الانفاق العام على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، الاستثمار، الاستهلاك، البطالة، التضخم).اعتمدت المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج الكمي باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) من خلال استخدام المعلومات والبيانات من مصادر متنوعة. استنتجت الدراسة بان هناك علاقة طردية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، كما وان نسبة كبيرة من النفقات العامة تخصص للنفقات الجارية في حين تخصص نسبة اقل للنفقات الاستثمارية. وقد اقترحت الدراسة زيادة النفقات الاستثمارية على قطاعات الاقتصادية من أجل النهوض او زيادة في الإنتاج في داخل البلد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

2-دراسة (كاظم، 2023): تناولت هذه الدراسة أثر تطور النفقات العامة على متغيرات الاستقرار الاقتصادي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال استنباط النتائج بعد استقراء واقع الاقتصاد العراقي. أكدت الدراسة بان هناك تذبذبا كبيراً في النفقات العامة، كذلك أن النفقات الاستثمارية لم تبلغ النسبة المرجوة في تخصيص النفقات، وللنفقات العامة دور قليل نسبيا في معالجة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي، وترى الدراسة ضرورة دعم القطاعات الاقتصادية غير النفطية (الزراعة والصناعة) لأجل تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني قادر على مواجهة الازمات.

3- (حسناء ونورة،2023): تمحورت هذه الدراسة حول تحليل تطورات الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر ومعرفة أثر الإنفاق الحكومي بشقية الجاري والاستثماري على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج الكمي القياسي باستخدام نموذج (ARDL) لمعرفة أثر وطبيعة العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة. استنتجت الدراسة بأن هناك علاقة طردية بين النفقات الاستهلاكية والنمو الاقتصادي، وايضا ارتباط النفقات الاستثمارية بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي، وهناك علاقة عكسية بين كل من النفقات الاستهلاكية والنفقات الاستثمارية مع معدل البطالة نتيجةً لوجود مشاريع تنموية في الجزائر التي ساهمت في خلق مناصب شغل وتخفيض معدلات البطالة.

4- (Mitfari&kida،2021): تناولت هذه الدراسة تحليل آثار النفقات العامة لقياس تأثير النفقات الجارية والتحويلية للإعانات والنفقات الاستثمارية على النمو والتنمية الاقتصادية في جمهورية كوسوفو باستخدم نموذج (OLS). تظهر النتائج أن تيار الإنفاق العام والنفقات الجارية التحويلية لها ارتباط قوي بالناتج المحلي الإجمالي أما النفقات الاستثمارية فارتباطها أقل بالناتج المحلي الإجمالي.

5-(Olufemi&omorogiuwa،2024): قامت هذه الدراسة بتقييم كيفية تأثير النفقات العامة كنفقات الدفاع والبنية التحتية على التنمية الاقتصادية وإيجاد علاقات مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. اعتمدت الدراسة على الإحصاءات الوصفية للبيانات. أكدت الدراسة في نتائجها وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق الدفاعي الوطني ونفقات تطوير البنية التحتية مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ما يميز البحث الحالي عما سبقه من البحوث والدراسات التي تناولت الموضوع هو قياس وتحليل أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في العراق ما يمنح البحث منظوراً أكثر شمولاً وواقعية في فهم كيفية توجيه السياسة المالية. ويتميز البحث أيضا بتغطيته فترة طويلة تمتد من عام 2000 إلى 2023، وهي فترة غنية بالأحداث الاقتصادية والأمنية التي أثرت على الأداء المالي للدولة، مما يجعل النتائج أكثر دقة وارتباطاً بالواقع العراقي. كذلك، توظف الدراسة أدوات تحليل قياسي تتيح تقدير العلاقة على المديين القصير والطويل، ما يسهم في تقديم توصيات عملية لصناع القرار بشأن توجيه الإنفاق العام نحو مسارات أكثر إنتاجية وفاعلية في تحقيق الاستقرار والنمو.

المبحث الأول: الإطار النظري للنفقات العامة وأثرها في النمو الاقتصادي والبطالة

1-الإطار النظري للنفقات العامة:

1-1: مفهوم وتعريف النفقات العامة: إن للنفقات العامة دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني للبلدان المختلفة، اذ تعتبر اداة مالية تساعد الحكومات على القيام بنشاطاتها بكفاءة وفعالية، وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي. تستخدمها الدول لمعالجة عدة ظواهر اقتصادية واجتماعية كظاهرة الكساد والتضخم من خلال سياساتها المالية والنقدية، لذا كيفية استخدامها يحدد الوضع المستقبلي للدولة (السعدوني،181:2020). هناك من يعرف النفقات العامة بأنها: المبالغ التي تنفقها السلطات العامة (الحكومة والسلطات المحلية) بغرض تحقيق المنفعة العامة (سلاف وسمية،9:2019). أو مبلغ مالي يتم انفاقه من قبل السلطة العامة بأذن الهيئة التشريعية، لتوفير السلع والخدمات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (سهام عايشة،4:2024). وتعرف أيضا بأنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع الحاجات العامة، أو هي كل الأموال التي تصرفها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين، وتأخذ أشكال متعددة حيث يمكن أن تتمثل في نفقات مرتبات الموظفين أو دفع أجور المقاولين أو منح الإعانات (ايمان وسمرة،28:2024).

من خلال ما سبق يمكن تعريف النفقات العامة بانها المبالغ النقدية التي تصرفها الدولة من الخزينة العامة بواسطة المؤسسات والهيئات والإدارات الحكومية بهدف اشباع الحاجات ضرورية وانفاع المجتمع مع تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

استناداً الى تعاريف النفقات العامة يمكن تحديد الاركان الاساسية للنفقة العامة بانها:

أ- الصفة النقدية للنفقة العامة: أي أن تنفق الدولة مبلغاً من المال للحصول على السلع والخدمات اللازمة لتشغيل المرافق العامة أو لزيادة رأس المال الإنتاجي لتنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها الدولة (بانافع وعلى،127:2020).

ب- إصدار النفقات العامة من قبل سلطة عامة: النفقات العامة تصدر عن سلطة عامة كالدولة، وهي التي تضبط أو تميز طابع السلطة المصدرة لها لتحدد ما إذا كانت النفقات عامة أو خاصة (سعيد،32:2020).

ج- تحقق اشباع الحاجة العامة: اذ أن الأموال التي تنفقها السلطة العامة تعتبر نفقات عامة إذا كان الغرض منها أداء خدمة عامة تخدم المصلحة العامة، وتعود بالنفع على عموم السكان (فريدة،5:2014).

1-2: أهمية النفقات العامة: تعد النفقات العامة أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق الوظائف الاقتصادية والاجتماعية، فهي تمثل وسيلة فعالة لتوجيه الموارد وتحفيز النشاط الاقتصادي، لاسيما في الاقتصادات النامية. ويمكن أن تظهر أهمية النفقات العامة من خلال ما يأتي:

أ-تخصيص الموارد الاقتصادية: من خلال توزيع الموارد المادية والبشرية المتوفرة في البلاد بين الحاجات المتعددة والمختلفة، وتستخدم الحكومة النفقات العامة كأحد الأدوات المالية لتحقيق الوظيفة

التخصيصية للموارد بكفاءة عن طريق تقديم الإعانات والمساعدات المالية للقطاعات الإنتاجية (محمد وناهض،7:2024).

ب- تحقيق العدالة الاجتماعية: من خلال النفقات العامة يقوم الحكومة بمنح مساعدات اجتماعية للأفراد وهذا يساعد الحد من التفاوت في الدخل بين مختلف فئات المجتمع بشكل يحد التفاوت الاجتماعي وتحقيق العدالة والفرص المتساوية لأفراد المجتمع (حكيم،29:2014).

ت- الاستقرار الاقتصادي: بمعنى الوصول للاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية مع ثبات المستوى العام للأسعار، حيث أن الدولة من خلال نفقاتها العامة تساعد على تجنب الآثار السلبية للعديد من الاختلالات الاقتصادية ومعالجة التضخم أو الركود أو تحقيق التوازن الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي، كذلك يستخدم النفقات الحكومية لتطوير البنى التحتية بقصد تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية (الحميدي،2024: 150).

اذن من خلال النفقات العامة يمكن للدولة أن تسهم في تحفيز الطلب الكلي، ومعالجة اختلالات السوق، وتقليل معدلات البطالة، وتحسين توزيع الدخل، فضلًا عن دورها في تمويل البنية التحتية وتعزيز رأس المال البشري من خلال النفقات على التعليم والصحة والخدمات الأساسية. كما أن نوعية وتوزيع النفقات العامة بين الجوانب الاستهلاكية والاستثمارية تؤثر بشكل مباشر على فعالية النفقات العام في دفع عجلة التنمية، حيث يعد النفقات الاستثماري أكثر تأثيراً على المدى البعيد في تعزيز الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

1-3: آثار النفقات العامة: تؤثر النفقات العامة على النشاط الاقتصادي بشكل مباشر أم غير مباشر:

1-3-1: الأثار المباشرة للنفقات العامة:

أ-أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي**:** تؤدي الزيادة في النفقات الي رفع القدرة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية، عندما يكون نوع النفقات استثماريا سيؤدي إلى زيادة الانتاج والتشغيل فيرتفع عندها الناتج المحلي الاجمالي نتيجة زيادة النفقات الجارية التي تكون سببا في زيادة انتاجية عناصر الانتاج (الحميدي، 2024: 152)، كذلك أن النفقات الدورية على الصحة والتعليم ودعم بعض السلع الغذائية يؤدي الى رفع مستوى التغذية وتحسن في المستوى الصحي والتعليمي، مما يؤدي الى زيادة القدرة الإنتاجية للمواطنين (عادل،5:2022).

ب- اثر النفقات العامة على الاستهلاك القومي: توزع الدولة على الأفراد مرتبات وأجور حيث يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتوفير كل ملزماته لتحسين مستواه المعيشي (خضرة،64:2018) أن نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد المتمثلة بالمرتبات والأجور التي تدفعها الدولة لموظفيها (الحاليين والسابقين)، تعد من النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل بما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج. أما عندما تقوم الدولة بشراء السلع الاستهلاكية أو النفقات على مؤسسات الامن والدفاع واجهزة الدولة والمرافق العامة، لا تؤثر على حجم الاستهلاك الكلي بشكل كبير(بلقايد و أحمد،15:2019).

ج- اثر النفقات العامة على التشغيل (البطالة): تعد النفقات العامة احدى اهم الادوات التي بإمكان الحكومات استخدامها للحد من مشكلة البطالة، من خلال تأثيره على الطلب الكلي الفعال و مستوى النشاط الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر، حيث أن زيادة الطلب الكلي، يحفز على التوسع في المؤسسات الانتاجية و بالتالي زيادة التوظيف لتلبية الطلب المتزايد. ويكون أثر النفقات العامة على التشغيل في مدى إسهام النفقات العامة في استخدام قدر أكبر من الموارد الاقتصادية، البشرية، الطبيعية والمادية، وكذلك مدى مساهمتها في توليد الدخل والناتج القومي الذي يتحقق عنده الاستخدام الكامل والكفؤ للموارد ولعناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التنظيم)، حيث يزداد الدخل والإنتاج القومي بزيادة الاستخدام وبالعكس (أحمد،38:2022). وتقوم الدولة بالتأثير على

مستوى التشغيل في المدى الطويل من خلال تمويل المشروعات العامة ومشاريع استثمارية كبيرة والبنية التحتية وبهذا تخلق وظائف مباشرة في القطاع العام وغير مباشرة في القطاعات المرتبطة مثل الصناعة والخدمات، حيث أن زيادة النفقات العامة خاصة في أوقات الركود الاقتصادي تؤدي الى تقليل فجوة الناتج وتحفيز سوق العمل (Blanchard & Johnso, 2013:94). كذلك توجيه جزء من النفقات العامة نحو تطوير رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المهني، يخفض مستوى البطالة الهيكلية من خلال رفع مهارات القوى العاملة وموائمته مع احتياجات السوق (Romer, 2012: 425). أن فعالية النفقات العامة في خفض معدلات البطالة يتعلق بكفاءة النفقات اذ أن النفقات غير المنتجة لاتؤدي الى تخفيض معدلات البطالة بل تؤدي الى حدوث ضغوطات مالية على المدى الطويل وتعرقل تحقيق الاهداف المرجوة من النفقات العامة (آغا،49:2024).

د- أثر النفقات العامة على الأسعار: تلعب النفقات العامة دوراً مهما في تحديد مستويات الاسعار، حسب طبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره وظروفه السائدة، فعلى الرغم من الافتراض الأساسي هو أن زيادة النفقات العامة قد تؤدي الى ارتفاع الاسعار، الا أن لهذا الارتفاع آثار اقتصادية ايجابية محتملة خاصة في حالات الكساد، ففي ظل انخفاض الأسعار وتراجع الأرباح يمكن أن يؤدي ارتفاع الأسعار الناتج عن النفقات العامة الى تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج (خلف،145:2008). وتعتمد درجة التأثير على الأسعار على عدة عوامل رئيسية، منها: مصدر تمويل هذه النفقات اذا كانت مصدر تمويلها من مصادر الايرادات العامة كالضرائب والرسوم، القروض المحلية أو الخارجية، أو من العوائد الريعية. كذلك أن أوجه النفقات تلعب دورا حاسماً، سواء كانت موجه للاستهلاك، أو للاستثمار في مشاريع انتاجية وخدمية، أو لتمويل الأنشطة العسكرية (عجام، 2002: 381).

ت: اثر النفقات العامة على الاستقرار الاقتصادي: عند حدوث حالات عدم التوازن مثل الانكماش والتضخم، تقوم الدولة بالتدخل من خلال النفقات العامة، عند حالة التضخم بسبب ارتفاع الطلب الكلي الناتج عن وجود قوة شرائية زائدة تقوم الدولة بالعمل على امتصاص تلك الزيادة تمهيداً للتخلص من الفجوة التضخمية من خلال خفض النفقات العامة، أما في حالة الانكماش وعندما تتحدد المشكلة في قصور الطلب الكلي أي عند الحاجة لخلق قوة شرائية جديدة، تقوم الدولة بزيادة النفقات العامة بهدف تحفيز الطلب الفعلي فتختفي تدريجياً الفجوة الانكماشية (العلي،73:2007).

ه-أثر النفقات العامة على الصادرات: للنفقات العامة دور فاعل في دعم الصادرات من خلال دورها الفعال في دعم الصادرات الوطنية عن طريق تدخل الدولة في نشاطها الاقتصادي، حيث تخصص الحكومة اعتمادات ضمن الموازنة العامة تهدف الى تحفيز الانتاج والتصدير (أعمر وحميمي، 2019: 44). وتتمثل أبرز أدوات هذا الدعم في النفقات الجبائية التي تعتبر نفقات غير مباشرة وتستخدم لتخفيف العبء الضريبي على فئة معينة من المكلفين بالضريبة والذين تتوفر فيهم شروط محددة تندرج ضمن القوانين الجبائية والمالية وقوانين الاستثمار بهدف تقليل الاعباء على الانتاج ونمو متزايد في الدخل الوطني. كذلك الإعانات الموجهة للمستثمرين والتي تساهم في رفع الإنتاج وزيادة معدل التصدير مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستخدام في صناعات التصديرية وزيادة معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعة (سهام و موسى،193:2020).

و-اثر النفقات العامة على الواردات: تؤثر النفقات العامة بشكل مباشر في حجم الواردات، خاصة في الدول النامية والتي تتسم بضعف طاقتها الانتاجية واعتمادها الكبيرعلى الواردات لتلبية حاجاتها من السلع والخدمات ويمكن تصنيف هذه التأثيرات إلى محورين رئيسيين (أعمر و حميمي، 2019: 46):

ـ النفقات العامة المخصصة لاقتناء التجهيزات الرأسمالية التي تدرج ضمن الميزانية الاستثمارية للدولة، وتشمل النفقات على استيراد الآلات والمعدات الانتاجية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى، وتعتبر هذه النفقات ضرورية لدعم التنمية الاقتصادية في محدودية القدرات التصنيعية المحلية.

ـ النفقات الموجهة لدعم الواردات الاستهلاكية، حيث تعتمد الدول النامية على الدعم الحكومي لتوفير السلع الضرورية من خلال استيرادها مثل الوقود والمولدات الكهربائية الى جانب السلع الغذائية الأساسية، بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتخفيف الاعباء المعيشية، لكنه في الوقت ذاته يؤدي الى زيادة الاعتماد على الخارج وحدوث العجز في الميزان التجاري في بعض الاحيان.

1-3-2: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة:

أ- أثر المضاعف: ترتبط فكرة المضاعف بزيادة النفقات العامة، فعندما تزيد هذه الأخيرة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، وأثمان للمواد الأولية أو ربح على الأفراد، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه المداخيل لإنفاقها على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار. والمداخيل التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق مداخيل جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وبذلك تستمر حلقة توزيع المداخيل من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في : الإنتاج، الدخل، الاستهلاك، الإنتاج (مصباح،12:2012).

ب- أثر المعجل: المعجل يعني أثر زيادة النفقات أو نقصه على حجم الاستثمار حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنهما بمبدأ المعجل (أعمر وصالح،34:2018). زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يكون بسبب زيادة الدخول وهذا يدعو المنتجين الى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية وبزيادة الاستثمار يزداد مستوى الدخل القومي وهنا يحدث تفاعل بين المعجل والمضاعف وبالتالي تحدث اثار تراكمية في كل من الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والدخل على شرط وجود جهاز انتاجي مرن يستجيب للزيادة في النفقات بزيادة الإنتاج (علي والسبعاوي،197:2022).

2- مفهوم وتعريف النمو الاقتصادي والبطالة، وعلاقتهما بالنفقات العامة في النظريات الاقتصادية

2-1: النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو زيادة القدرة الإنتاجية لدولة ما نتيجة لزيادة أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية، أو تطور الفن الانتاجي المستخدم في الإنتاج، كما يعرف ايضاً على انه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة زمنية معينة (حابي،30:2023). تستخدم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشر النمو الاقتصادي، والذي يعرف بأنه القيمة الكلية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد دولة معينة خلال مدة من الزمن عادة ما تكون سنة (حجي،18:2023)، ويعتبر مؤشراً اقتصادياً مهماً يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية ومعرفة توجهات الاقتصادية الحالية، ويساعد في قياس مؤشر لمستوى معيشية الفرد داخل الدولة، ويعتبر مقياساً للأداء الاقتصادي فكلما زاد الناتج المحلي الإجمالي زاد حجم الاقتصاد الكلي وبالتالي يزيد حجم الدخل الكلي، وفي النهاية يقابله زيادة الدخل الذي يحصل عليه الفرد (دريدي،139:2023).

2-2: البطالة:

تُعرّف البطالة بأنها الحالة التي تنبثق عن وجود أشخاص قادرين عن العمل ومؤهلين له، وراغبين فيه، وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد، لكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة، والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع وعدم استغلال الموارد بشكل كفؤ (نجاة ومبروكة،6:2019).

وعلية نسبة البطالة هي عدد العاطلين كنسبة من قوة العمل ويمكن صياغتها كالتالي:

معدل البطالة =(عدد العاطلين عن العمل/القوى العاملة)*100
القوة العاملة = العاملون + العاطلون عن العمل

ان للبطالة آثار اقتصادية واجتماعية سلبية أهمها:
أـ الآثار الاقتصادية: إن للبطالة آثارا مباشرة وسلبية على الحالة الاقتصادية مما يؤدي الى نقص الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ما كان يمكن أن ينتجه المتعطلون فيما لو اشتغلوا و بالتالي فان حجم السلع والخدمات المتوافرة في السوق سيكون اقل في حالة وجود البطالة ويزيد هذا النقص مع زيادة حجم البطالة، وارتباطاً بذلك سيخسر المجتمع قيمة هذه السلع والخدمات المفترضة ومن هنا سيكون الإنتاج ادنى من حالة التشغيل الكامل، وأيضا البطالة يؤدى الى زيادة النفقات الدولة من خلال زيادة حجم تعويضات البطالة التي تدفعها للمعطلين، حيث كان يمكن توجيهه هذه النفقات الى مجالات أخرى أكثر فائدة للمجتمع (عبد الخضر و آخرون،66:2010).
ب-الآثار الاجتماعية: تؤدي البطالة إلى ضعف الانتماء وإلى تفكك الأسرى، ويؤدي إلى التفكير في الجريمة والانحراف والعنف والتطرف والإرهاب، وتدفع البطالة الفرد إلى تعاطي المخدرات والخمور وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب (نجيب،7:2016).

2-3: علاقة النفقات العامة مع النمو الاقتصادي والبطالة في النظريات الاقتصادية:

ـ النفقات العامة من منظور مدرسة الكلاسيكية: اهتمت المدرسة الكلاسيكية بالإيرادات العامة اكثر من النفقات العامة، فمعظم مفكري الكلاسيك الذين اهتموا بموضوع النفقات العامة، اهتموا بها من الناحية الفنية والسياسية، دون الاهتمام بطبيعتها واثارها الاقتصادية (آل علي،65:2002)، وعلى هذا الأساس نادى الاقتصادي (آدم سميث) بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحصر دورها في القيام بالوظائف التقليدية كتأمين الدفاع، الأمن، العدالة، توفير بعض الخدمات والمرافق العامة، وتم تحليل النفقة العامة من المنظور الاقتصادي في ظل هيمنة الدولة الحارسة باعتبارها تجسد السلوك الاستهلاكي، فقد يقوم بإهتلاك الثروات المحصلة عن طريق فرض الضريبة على الأشخاص، باعتبار أن الدولة لا تتمتع بمهام إنتاجية، فالدولة لم تكن تقدم إلا مهام إدارية وعسكرية ولا تؤدي أي نشاطات إنتاجية، بمعنى أنها لا تؤثر على الدورة الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، لهذا يجب تقليل حجم النفقات العامة (محمد،10:2018). يؤكد الكلاسيكيون أن النفقات العامة لا تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لأن الاقتصاد دائماً في حالة التوظف الكامل، وبالتالي أي زيادة في النفقات العامة تترجم إلى تحول في الموارد وليس زيادتها، وهذا يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص نتيجة زيادة في اسعار الفائدة، مما يقلل من فعالية النفقات الحكومي في تحفيز النمو و تخفيض البطالة (Barro,1990: 103-106) ويرون أن البطالة الحقيقية ناتجة عن تدخلات مؤقتة مثل (الحد الأدنى للأجور أو النفقات العام المفرط) وأن السوق قادر على إعادة التوازن عبر مرونة الأجور لذا فإن زيادة في النفقات العامة لن يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة (Friedman,1968: 8) .

ـ النفقات العامة من منظور مدرسة الكينزية: بعد انتشار الفكر الكينزي لم يعد دور الدولة الرأسمالية المعاصرة، قاصرا على مجرد الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجاً للأزمات، وإنما تحقيقا لزيادة معدل نمو الاقتصاد القومي. وهذا ما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة، وتعددها من ناحية، وتغير مفهومها وطبيعة دورها من ناحية أخرى، بحيث أصبحت أداةً رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (شامية،41:1997). وقد أشار كينز الى العلاقة بين زيادة النفقات ونمو الدخل القومي من خلال آلية المضاعف الذي يوضح أثر النفقات الاستثمارية على زيادة الدخل القومي عبر قدرته على خلق دخول فردية جديدة، ومن ثم زيادة القوة الشرائية، وعليه فإن نظرية الطلب الفعال التي جاء بها كينز أكدت الأثر الإيجابي للنفقات العامة على النمو

الاقتصادي لاسيما في مرحلة مبكرة من التنمية، وأداة مهمة متاحة للحكومات لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستخدام، لذا فأنه يفترض أن سببية العلاقة تمتد من النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أن زيادة النفقات الحكومي تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي (أبوعيدة،157:2014)، وتشير هذه النظرية أن زيادة النفقات العامة يخلق وظائف جديدة من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي، والنفقات على البنية التحتية مثل المستشفيات والطرق(Blinder,2008: 268-272).

- **النفقات العامة من منظور مدرسة النقدية:** إن المدرسة النقدية قللت من الدور الاقتصادي للدولة في احداث التوازنات الاقتصادية ومعالجة المشكلة الاقتصادية بسبب الاثر التزاحمي وتباطؤ للسياسة المالية وهذا ما اثبتتها أ زمة التضخم الركودي وعدم سلامة الاجراءات المالية الكينزية التدخلية في تعزيز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. فوفقاً للنظرية النقدية إذا كانت النفقات العامة موجهة نحو الاستثمارات في البنية التحتية والتعليم والصحة يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي اما اذا استخدمت هذه النفقات بشكل غير فعال فتؤدي الى ضعف القوة الشرائية وتراجع النمو الاقتصادي بسببها (Mankiw,2021: 747). بالنسبة للبطالة حسب أفكار هذه النظرية، أن النفقات العامة يساهم في زيادة الطلب الكلي مما يعزز الاستثمارات ويشارك في تقليص البطالة وتوفير الفرص العمل في المدى القصير اما بالنسبة للأمد الطويل التضخم المرتبط بالنفقات قد يؤدى الى تقليص قدرة الاقتصاد على خلق الوظائف (Blanchard,2017: 336) .

- **النفقات العامة من منظور مدرسة التوجهات العقلانية:** أبرز مفكري هذه المدرسة (روبرت لوكاس) و (توماس سارجنت)، وقد أهتموا بصياغة نظرية التوقعات العقلانية والتي تفترض أن الافراد والمؤسسات الاقتصادية قادرون على التكيف وبسرعة مع التغيرات التي تحدث في الظروف الاقتصادية وتوقع ما سيحدث عن طريق دراسة أنماط النشاط الاقتصادي (الدعمي،15:2018)، ترى هذه المدرسة أن السياسة المالية والسياسة النقدية لايمكن أن تحقق الاستقرار الاقتصادي، حيث أنهم يرون بأن النفقات العامة لا تؤثر بشكل دائم على النمو الاقتصادي إذا كانت متوقعة مسبقاً، وأن النمو الاقتصادي يتحدد بعوامل العرض: العمل، رأس المال، التكنلوجيا، وأن زيادة النفقات العامة دون إصلاحات هيكلية يؤدي إلى توقع الأفراد زيادة في التضخم والضرائب وبالتالي يعدلون سلوكهم لأن الافراد يتخذون قراراتهم الإنتاجية والاستثمارية بناءً على توقعات طويلة الأمد حول التضخم والضرائب لذا أن النفقات العامة قد يؤدي إلى تحفيز قصير الأمد وهذا يحد من فاعلية النفقات (Mankiw,2021: 804) كما وترى هذه المدرسة انخفاض معدل البطالة بسبب زيادة النفقات يكون مؤقتاً، وترفض فكرة وجود العلاقة طويل الأمد بين النفقات العامة والبطالة، زيادة النفقات العامة من قبل الحكومة سيعدل توقعات الأفراد بشأن الأجور والأسعار نحو الزيادة ولا توظيف أكثر(Blanchard,2017: 398).

- **النفقات العامة من منظور مدرسة اقتصاديات العرض:** تعرضت المدرسة الكنزية للكثير من الانتقادات بسبب إهمالها لجانب العرض الكلي، وقد عرف منتقدوها باقتصاديين جانب العرض، منطلقة من أن الناتج لا يعتمد فقط على الطلب الكلي بل يعتمد أيضاً على قابلية الاقتصاد في عرض السلع والخدمات، لهذا تدعو هذه المدرسة إلى أن يتم اعتماد سياسات من شأنها أن تحفز النمو في العرض الكلي، عن طريق دعم الانتاج وتحقيق الاستخدام الكامل، لذلك كانت الفكرة الرئيسة لهذه المدرسة هي بالتحول من دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفَعال حسب رؤية كينز إلى سياسة إنعاش الانتاجية ونموها أي جانب العرض (الدعمي،15:2018)، كذلك خفض الضرائب على القطاع الخاص والمستهلكين، لتشجيع الادخار والاستثمار، وتنظر للحكومة على انها قطاع غير منتج، ويجب ان يقتصر دورها على حماية المجتمع والدفاع (محمود،10:2024).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (2): 800-829
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.42

ويظهر عن طريق النظريات والمدارس الاقتصادية أن النفقات العامة يمكن أن تمثل أداة اقتصادية مهمة لتحقيق اهدافها في دعم النمو الاقتصادي وتقليل البطالة ولكن باعتماد سياسات انفاقية رشيدة موجهة نحو قطاعات منتجة مع مراعاة الظروف الاقتصادية السائدة.

المبحث الثاني: قياس وتحليل اثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي والبطالة في العراق خلال المدة (2000-2023)

3- تحليل واقع وتطور النفقات العامة في العراق خلال الفترة (2000-2023):

يكتسب تحليل واقع النفقات العامة أهمية خاصة في فهم تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، لاسيما في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي مر بها الاقتصاد العراقي. فقد شهدت السياسة المالية خلال المدة (2000–2023) تغيرات متكررة، وذلك انعكاساً لطبيعة المرحلة والتحديات التي واجهتها. هنا يتم تسليط الضوء على اتجاهات النفقات العامة وتطورها، وتحليل مدى تأثيرها في كل من النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، خلال مدة اتسمت بتحولات عميقة في البنية الاقتصادية والمالية في العراق.

3-1: هيكل النفقات العامة في العراق خلال المدة (2000-2023):

أخذ العراق بنظام الموازنة الموحدة للدولة التي تتكون من الموازنة التشغيلية التي تضم النفقات الاستهلاكية (رواتب والأجور الموظفين، المستلزمات السلعية والخدمية، المنح والإعانات والمنافع الاجتماعية....) والموازنة الاستثمارية التي تضم النفقات الرأسمالية على صعيد الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارات فضلاً عن المحافظات وإقليم كردستان(آل زيارة،22:2021).

الجدول (1): مقدار ومعدل النمو السنوي للنفقات العامة ومكوناتها، ونسبة مساهمة النفقات الاستهلاكية والنفقات الاستثمارية في النفقات العامة خلال المدة (2000-2023)

السنوات	النفقات العامة(1) (مليون دينار)	معدل النمو السنوي	النفقات الاستهلاكية(2) (مليون دينار)	معدل النمو السنوي (%)	نسبة المساهمة2/ 1 (%)	النفقات الاستثمارية(3) (مليون دينار)	معدل النمو السنوي (%)	نسبة المساهمة3/ 1 (%)
2000	1498700	-	1151663	-	76.8	347037	-	23.1
2001	2069727	38.1	1490866	29.4	72.03	578861	66.8	27.9
2002	2518285	21.7	1762683	18.2	69.9	755602	30.5	30.0
2003	4901961	94.6	3631159	106.0	74.07	1270802	68.2	25.9
2004	31521427	543.03	13608947	274.8	43.2	17912480	40.9	5.7
2005	30831142	-2.18	14683390	7.9	47.6	16147752	801.5	52.4
2006	38806679	25.9	32778999	123.2	84.5	6027680	-62.7	15.5
2007	39308348	1.29	32719837	-0.2	83.2	6588511	9.3	16.8
2008	57403375	46.0	45522700	39.1	79.3	11880675	80.3	20.7
2009	55589721	-3.2	45941063	0.9	82.6	9648658	-18.8	17.3
2010	70134201	26.2	54580860	18.8	77.8	15553341	61.2	22.2
2011	78757666.4	12.3	60925553.5	11.6	77.3	17832112.9	14.6	22.6
2012	105139575.7	33.5	75788623.7	24.4	72.08	29350952	64.6	27.9
2013	119127556.3	13.3	78746806.3	3.9	66.1	40380750	37.6	33.9
2014	112192125.1	-2.7	80412000	2.1	69.4	35450452.5	-12.2	30.6
2015	82813611	-28.5	55381792.3	-31.1	66.9	27431818.7	-22.6	33.1
2016	73570822.5	-11.2	55162767.6	-0.4	74.9	18408054.9	-32.9	25.02
2017	75490115.4	2.6	59025654.2	7.0	78.2	16464461.2	-10.6	21.8

17.08	-16.05	13820332.7	82.9	13.6	67052856.1	7.1	80873188.8	2018
21.8	76.7	24422590.4	78.1	30.2	87300932.6	38.1	111723523	2019
4.2	-86.9	3208905.4	95.8	-16.5	72873537.5	-31.9	76082442.9	2020
12.9	315.2	13322700	87.04	22.8	89526700	35.2	102849400	2021
10.3	-9.8	12018500	89.7	17.2	104941100	13.7	116959600	2022
16.9	101.3	24192900	83.01	12.7	118242800	21.8	142435700	2023
-		19.3%	-		21.3%	-	%20.9	النمو المركب *

المصدر: من إعداد الباحثتين استناداً إلى البيانات:

1-وزارة التخطيط العراقي (الجهاز المركزي للأحصاء- مديرية الحسابات القومية) .

2-البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2022-2023.

من خلال الجدول (1) يمكن ملاحظة ما يأتي:

أ- تذبذب في النفقات العامة ومكوناتها خلال المدة (2000-2023). حيث ارتفعت النفقات العامة من (1498700) مليون دينار في سنة 2000 إلى (142435700) مليون دينار في سنة 2023. وهذا ما شهده الاقتصاد العراقي خلال تلك المدة من الاوضاع السياسية والاقتصادية والتغيرات الكبيرة التي شهدها العراق وخاصة بعد سنة 2003، حيث سجلت النفقات العامة أعلى نسبة نمو سنوي في 2004 لتبلغ (543%) وقد يعود ذلك الى ما تبنته الحكومة من النهج التوسعي في النفقات العامة لإعادة بناء مؤسسات الدولة والبنية التحتية المتضررة، وتمويل عملية إعادة الإعمار، بالإضافة إلى التوسع في تعيينات القطاع العام، كذلك البدء بالتحول الى الاقتصاد الحر من الاقتصاد المركزي والانفتاح الاقتصادي بعد مرحلة الانغلاق المتمثلة بالحصار الاقتصادي الذي فرض علية خلال سنوات (1991-2003). من سنة2005 الى 2009 استمر تذبذب النفقات العامة بشقيها الاستهلاكي والاستثماري ارتفاعا وانخفاضا، وفي سنة (2009) بلغت النفقات العامة (55589721) مليون دينار لتسجل معدل نمو سنوي سالب بمقدار (3.2-%) ومعدل النمو السنوي للنفقات الاستهلاكية والاستثمارية سجلت معدلات منخفضة لتصل الى (0.9%) و(18.8-%)، وهذا قد يكون بسبب حدوث الازمة المالية التي أدى الى انخفاض أسعار النفط كمصدر الرئيسي لتمويل النفقات العامة، وفي مدة 2010-2013 ارتفعت النفقات العامة، النفقات الاستهلاكية والاستثمارية لتصل في سنة 2013 كل منها الى (119127556.3) (78746806.3) (40380750) مليون دينار على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية.

وفي سنوات 2014، 2015، 2016، 2017 تراجعت النفقات العامة لتصل الى (112192125.1، 82813611، 73570822.5، 75490115.4) مليون دينار على التوالي، هذا الانخفاض يتزامن مع انخفاض اسعار النفط في الأسواق العالمية الذى أدى الى حدوث أزمة مالية في العراق ولجأت الحكومة الى تقليل النفقات العامة، وتخصيص تدفقات المالية لنفقات العسكرية اكثر من مجالات أخرى بسبب ظهور منظمة الداعش والحرب ضده. في سنة 2018 و 2019 حدث ارتفاع في النفقات العامة و سجلت معدلات نمو (7.1%، 38.1%) بسبب ارتفاع سعر النفط ، و التركيز على تخصيص الأموال الى المشاريع التنموية لإعادة الاعمار.

يستخرج معدل النمو المركب خلال المعادلة الاتية: 100* (1- $\sqrt[N-1]{\frac{v1}{v0}}$)=R حيث أن:

V1= قيمة المتغير في سنة المقارنة

V0= قيمة المتغير في سنة الأساس

N= عدد السنوات للمدة المحسوب لها معدلات النمو (رحمان، 31:2022).

وفي سنة 2020 تراجع الاقتصاد العالمي بسبب ظهور جائحة كورونا وانخفاض الإيرادات النفطية أدى الى انخفاض النفقات العامة مع تخصيص التدفقات المالية في مجالات الصحية والاجتماعية لمواجهة كورونا، سجلت النفقات العامة معدل نمو سنوي سالب بمقدار (-31.9%)، بعد ذلك بدأت النفقات العامة بالارتفاع من جديد وتسجي معدلات نمو موجبة خلال سنوات 2021، 2022 و 2023.

ب- أن النفقات الاستهلاكية ارتفعت من (1151663) مليون دينار في سنة 2000 لتصل الى (118242800) مليون دينار في سنة (2023)، كذلك بالنسة للنفقات الاستثمارية حيث ارتفعت من (347037) مليون دينار سنة 2000 الى (24192900) مليون دينار في سنة 2023. وخلال المدة المشمولة بالجدول كان هناك تقلبات في معدل نمو السنوي النفقات الاستهلاكية والاستثمارية التي انعكست في معدل نمو السنوي النفقات العامة. وبالسنة لمساهمة النفقات الاستهلاكية في النفقات العامة فنجد بأنه أكبر من نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية خلال مدة البحث ماعدا سنة 2005 حيث كانت نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية أعلى من نسبة مساهمة النفقات الاستهلاكية في النفقات العامة بقيم (52.4%) و(47.6%) على التوالي، وهذا قد يعود الى تركيز الحكومة على المشاريع الاستثمارية لاعادة بناء الاقتصاد والبنية التحتية في ذلك الحين. اذا مايظهر من الجدول أن النفقات الاستهلاكية تكون النسبة الاكبر من النفقات العامة وهذا تكون على حساب النفقات الاستثمارية، ما يؤدي الى خلق الكثير من الازمات الاقتصادية مثل تراجع طاقات الإنتاجية وتدني معدلات الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة ومشاكل اقتصادية اخرى.

ج- إن المعدل السنوي المركب لكل من النفقات العامة، النفقات الاستهلاكية، النفقات الاستثمارية يظهر ارتفاع النفقات العامة خلال مدة البحث، حيث أنه وصل (20.9%)، (21.3%) و (19.3%) لكل منهم على التوالي.

ما يظهر من الجدول باختصار أن النمو المتقلب وغير المستقر في النفقات العامة يعكس نمطًا مالياً توسعياً غير منضبط، يقوم على استجابة ظرفية أكثر منه سياسة مالية مخططة. ما يؤكد الحاجة إلى إصلاح هيكل النفقات العام، وتعزيز كفاءته، وربطه بالأهداف التنموية الحقيقية كما وان هيمنة النفقات الاستهلاكية على مجمل النفقات العامة تعكس غياب التوسع المخطط والمدروس في النفقات الاستثماري، خاصة في المجالات الإنتاجية والتنموية التي من شأنها دعم النمو الاقتصادي طويل الأجل. وعلى الرغم من الزيادة في حجم النفقات العامة خلال مدة البحث، إلا أنها استمرت بالميل نحو تغطية الجوانب الاستهلاكية، على حساب النفقات الاستثمارية، الأمر الذي حدّ من الأثر الإيجابي المحتمل لهذا النفقات على الأداء الاقتصادي الكلي.

2-3: تحليل أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي والبطالة في العراق:

تعد النفقات العامة أهم وسيلة من وسائل السياسات الاقتصادية والمالية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوب، والتأثير على تقليل معدلات البطالة. لكن في العراق لم تتحقق النتيجة المرجوة من السياسات الانفاقية خلال المدة المشمولة بالبحث. في الجدول (2) يتم عرض معدلات النمو السنوي للنفقات العامة، الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، والبطالة، لمعرفة مدى أثر معدل نمو النفقات العامة على المتغيرين الاخرين خلال مدة (2000-2023) في العراق:

الجدول (2): اثر التغير النفقات العامة علي تغير النمو الاقتصادي والبطالة في العراق خلال المدة (2000-2023)

السنوات	معدل النمو السنوي للنفقات العامة (%)	معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي GDP%	معدل النمو السنوي للبطالة (%)
2000	-	-	-
2001	38.1	-17.5	9.8
2002	21.7	7.4	8.5
2003	94.6	-25.2	5.2

-4.6	**57.9**	**543.03**	**2004**
-33.2	**15.8**	**-2.18**	**2005**
-2.2	**54.9**	**25.9**	**2006**
-33.1	**16.6**	**1.29**	**2007**
30.8	**40.9**	**46.0**	**2008**
-8.5	**-16.8**	**-3.2**	**2009**
-14.3	**27.9**	**26.2**	**2010**
-8.3	**30.0**	**12.3**	**2011**
8.1	**16.9**	**33.5**	**2012**
1.7	**7.6**	**13.3**	**2013**
-12.4	**-2.6**	**-2.7**	**2014**
24.3	**-26.9**	**-28.5**	**2015**
-18.0	**1.1**	**-11.2**	**2016**
0.9	**14.6**	**2.6**	**2017**
26.6	**19.1**	**7.1**	**2018**
-6.5	**2.7**	**38.1**	**2019**
9.3	**-21.9**	**-31.9**	**2020**
17.0	**39.6**	**35.2**	**2021**
-6.0	**27.1**	**13.7**	**2022**
-0.6	**-13.8**	**21.8**	**2023**

المصدر: من اعداد الباحثتين استناداً إلى البيانات:
1- وزارة التخطيط العراقي (الجهاز المركزي للأحصاء- مديرية الحسابات القومية).
2-البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية (2004-2023).
3-البنك الدولي البيانات السنوية (2000-2023).

من خلال جدول (2) نجد بأن معدلات النمو السنوي للنفقات العامة شهدت تقلبات حادة خلال سنوات البحث وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) والبطالة تبدو مختلفة على مدار السنوات المشمولة بالبحث، ولكن لم تكن دائماً متناسبة. شهدت معدل النمو السنوي للنفقات العامة في سنة 2004 ارتفاع كبير بنسبة (543%) ورافقته الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (57.9%)، وفي نفس الوقت وانخفضت معدل النمو السنوي في البطالة بنسبة (4.6-%)، اذ أن هذه المدة امتازت بالتوسع في النفقات العامة وزايدة الانفاق في مشاريع اعادة البناء واعمار البنية التحتية. في سنة 2008 نجد بأنه بالرغم من ارتفاع النفقات العامة وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الا انه معدل النمو السنوي للبطالة ارتفع ايضا، أما في سنة 2009 نجد ان انخفاض في معدل نمو النفقات العامة كان مترافقا بانخفاض الناتج المحلي الاجمالي و معدلات البطالة في تلك السنة بمعنى انه التغيرات في معدلات النمو السنوي للمتغيرات الثلاثة ليست متزامنة.

وفي سنوات (2010-2013) زيادة النفقات العامة أدت إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي وتحسن واضح في معدل البطالة بشكل زادت النفقات العامة بنسبة (26.2%) في 2010 ارتفعت معها الناتج المحلي بنسبة (27.9%) وانخفضت البطالة بنسبة (14.3-%) في نفس السنة وهذا يدل على استقرار نسبي المالي وفعالية نسبية للنفقات العامة، في سنة 2014 انخفضت النفقات العامة و انخفضت معها الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات نمو سنوي (2.7-%) و (2.6-%)وهذا قد يعود الى حرب مواجهة تنظيم داعش في تلك السنة، أما معدل البطالة انخفضت بمعدل نمو سنوي (12.4-%) هذا الانخفاض في معدل البطالة يرجع الى انخراط عدد كبير من القوى العاملة الى القوات الأمنية المسلحة. استمرت أثر هذا الحرب لتمتد السنة التي تليها حيث انخفضت النفقات العامة في سنة 2015 بمعدل (28.5%-) مع انخفاض الناتج المحلي بنسبة (26.9-%) مع ارتفاع حاد في البطالة

بنسبة (24.3%). كذلك يبدو من الجدول أنه في سنة 2020 انخفاض معدل نمو السنوي للنفقات العامة بمعدل (31.9-%) تسببت بانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (21.9-%) وارتفاع معدل نمو البطالة بمعدل (9.3%) وهذا بسبب أزمة جائحة كورونا التي افرزت تحديات كبيرة لاقتصاد العالم والعراق حيث انهارت اسعار النفط الى اسعار منخفضة جدا ،كما وقد تم تقليص النفقات التشغيلية بسبب اغلاق المؤسسات العامة واجراء التقشفات الطارئة من قبل الحكومة التي تبنتها الحكومة لمواجهة الازمة المالية. كذلك ان في تلك السنة شهدت العراق احتجاجات واسعة ادت الى استقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة. بعدما قلت تأثير الجائحة في اغلاق المؤسسات ورجوع المشاريع الانتاجية للعمل من جديد وارتفع اسعار النفط ارتفعت النفقات العامة في سنة 2021 بمعدل نمو سنوي (35.2%) وادت هذا الارتفاع الى ارتفاع النمو الاقتصادي لتسجل معدل نمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي بمعدل نمو (39.6%)، لكن لم يظهر هذا الاتفاع في التاثير على معدل البطالة بل بالعكس، فقد ارتفع معدل البطالة في سنة 2021 الى (17.0%) وهذا لان زيادة النفقات لم تكن في قطاعات أو مشاريع مولدة لفرص العمل.في سنة 2022 ارتفاع النفقات العامة أدى الى ارتفاع النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة، اما في سنة 2023 ارتفعت النفقات العامة بمعدل نمو سنوي (21.8%) ولكن تراجعت الناتج المحلي الاجمالي بمعدل (13.8-%)، مع انخفاض البطالة بمعدل(0.6%-%).

إن النفقات العامة في العراق خلال المدة 2000–2023 لم تحقق أثرا واضحا ومستقرا على النمو الاقتصادي أو تقليص معدلات البطالة، ويرجع ذلك إلى عدم كفاءة التخصيص، حيث اتجه جزء كبير من النفقات إلى النفقات الاستهلاكية بدلاً من الاستثمارية المنتجة.

4- تقدير النماذج القياسية وتحليلها لأثر النفقات العامة على متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال المدة (2000-2023)

لمعرفة حجم واتجاه أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي والبطالة في العراق، تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للابطاءالموزع (ARDL)، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث تمتد من (2000-2023).

4-1: توصيف وصياغة المتغيرات المستخدمة في البحث والنماذج القياسية: من اجل قياس اثر النفقات العامة ومكوناته على متغيرات البحث في العراق تم توصيف النماذج القياسية ومتغيرات النموذج كالأتي:

$$GDP = B0 + B1EXt - B2ERt + Ut \quad \text{..... (1) النموذج}$$

$$UE = B0 + B1EXt - B2ERt + Ut \quad \text{..... (2) النموذج}$$

$$GDP = B0 + B1GCt - B2GIt + Ut \quad \text{..... (3) النموذج}$$

$$UE = B0 + B1GCt - B2GIt + Ut \quad \text{..... (4) النموذج}$$

حيث ان:

GDP= الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) كمؤشر النمو الاقتصادي

EX= النفقات العامة (بالأسعار الجارية)

ER= سعر الصرف

GC=النفقات الاستهلاكية (بالأسعار الجارية)

GI=النفقات الاستثمارية (بالأسعار الجارية)

UE= معدل البطالة

t= الفترة الزمنية من 2000 إلى 2023

U= الخطأ العشوائي/ المتغيرات العشوائي

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (2): 800-829
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.42

قبل البدء بتقدير النماذج القياسية لمتغيرات البحث، يتم اجراء الاختبارات الضرورية لبيانات المتغيرات والتي تشمل اختبار الثبات والاستقرار، التكامل المشترك وبعد ذلك اجراء تقدير النماذج القياسية الخاصة بقياس وتحليل اثر النفقات العامة في متغيرات البحث خلال المدة (2000-2023) في العراق، ثم استخدام اختبارات الإحصائية والقياسية للتاكد من جودة النماذج، على النحو الآتي:

4-2: اختبار الثبات والاستقرارية للبيانات (Stationary test/Unit root test):

من أجل معرفة مدى استقرار البيانات ومتغيرات البحث تم اجراء كلا اختبارين – **PP: Phillips Perron** و**ADF: Augmented Dickey-Fuller** وكانت نتائج التقدير كالآتي:

الجدول (3): نتائج اختبار الثبات والاستقرارية (Stationary test) لمتغيرات الداخلة في النماذج المعتمدة

PP: Phillips – Perron		ADF: Augmented Dickey-Fuller		المتغيرات المستخدمة
First Difference		First Difference		
Trend	Intercept	Trend	Intercept	
0.0044	0.0007	0.0044	0.0007	النفقات العامة
0.0051	0.0009	0.0051	0.0009	النفقات الاستهلاكية
0.0026	0.0004	0.0026	0.0004	النفقات الاستثمارية
0.0003	0.0000	0.0064	0.0009	الناتج المحلي الاجمالي
0.0024	0.0008	0.0026	0.0008	معدل البطالة
0.0000	0.0001	0.0002	0.1426	سعر الصرف

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث للمدة (2000-2023) باستخدام البرنامج E-views12.

يظهر من الجدول (3) ومن خلال اختبارات (Augmented Dickey-Fuller and Phillips-Perron) ان كافة المتغيرات مستقرة في الفرق الأول (First Difference) (Intercept- Trend) عند مستوى الدلالة الإحصائية (1%،5%) لأن قيمة الاحتمال الحرجة (prob.) أقل (0.05) أي أن هناك استقرارية في بيانات ومتغيرات السلاسل الزمنية، وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء التكامل المشترك (CO-integration) بين المتغيرات في النماذج الخاصة بموضوع البحث.

4-3: نتائج التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج (Johansen Co-Integration test):

الى جانب نتائج اختبار الكشف عن الثبات والاستقرار في البيانات والمتغيرات المستخدمة، يتم تقدير نموذج التكامل المشترك باستخدام أسلوب جوهانسن-جسليوس، ويتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (4)

جدول (4): نتائج اختبار (johnsen) لبيان التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج

النموذج الأول						
Unrestricted Cointegration Rank Test(Maximum Eigenvaalue)			Unrestricted Cointegration Rank Test			
Probability	Critical value	Max-eigen Statistic	Probability	Critical value	Trace Statistics	المتغيرات
0.0000	21.13162	58.65388	0.0000	29.79707	76.89628	الناتج المحلي الاجمالي
0.0749	14.26460	13.13085	0.0188	15.49471	18.24240	النفقات العامة
0.0238	3.841465	5.111550	0.0238	3.841465	5.111550	سعر الصرف
النموذج الثاني						

Unrestricted Cointegration Rank Test(Maximum Eigenvaalue)			Unrestricted Cointegration Rank Test			
Probability	**Critical value**	**Max-eigen Statistic**	**Probability**	**Critical value**	**Trace Statistics**	**المتغيرات**
0.0000	21.13162	88.04543	0.0000	29.79707	114.8925	**معدل البطالة**
0.0139	14.26460	17.66684	0.0007	15.49471	26.84708	**النفقات العامة**
0.0024	3.841465	9.180242	0.0024	3.841465	9.180242	**سعر الصرف**
النموذج الثالث						
Unrestricted Cointegration Rank Test(Maximum Eigenvaalue)			**Unrestricted Cointegration Rank Test**			
Probability	**Critical value**	**Max-eigen Statistic**	**Probability**	**Critical value**	**Trace Statistics**	**المتغيرات**
0.0000	22.29962	227.5963	0.0000	35.19275	251.0050	**الناتج المحلي الإجمالي**
0.1556	15.89210	12.56382	0.0178	20.26184	23.40868	**النفقات الاستهلاكية**
0.0238	9.164546	10.84486	0.0238	9.164546	10.84486	**النفقات الاستثمارية**
النموذج الرابع						
Unrestricted Cointegration Rank Test(Maximum Eigenvaalue)			**Unrestricted Cointegration Rank Test**			
Probability	**Critical value**	**Max-eigen Statistic**	**Probability**	**Critical value**	**Trace Statistics**	**المتغيرات**
0.0000	22.29962	138.7556	0.0000	35.19275	195.8768	**معدل البطالة**
0.0000	15.89210	45.11581	0.0000	20.26184	57.12114	**النفقات الاستهلاكية**
0.0141	9.164546	12.00533	0.0141	9.164546	12.00533	**النفقات الاستثمارية**

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث للمدة (2000-2023) باستخدام البرنامج E-views12.

من خلال الجدول (4) يبين أن اكثرية المتغيرات الداخلة في كل النماذج ذات علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها البعض في مستوى معنوية (1%،5%،10%) اذ ان (prob.) لأغلبية القيم اقل من (5%) وهنا نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود علاقة معنوية بين متغيرات داخل النموذج، ونقبل الفرضية البديلة والتي تلمح بوجود علاقة تكاملية بين المتغيرات، لذا يمكن القول بان هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة، وهذا النتائج تدعم تقدير النموذج القياسي بدقة كأساس لها.

4-4: تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation):

في هذه المرحلة يتم تقدير اثر النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر النمو الاقتصادي، ومعدل البطالة، باستخدام نموذج (ARDL) لضمان اتساق النتائج مع المنطق الاقتصادي وتحقيق الفرضيات الإحصائية والقياسية، ويتضح نتائج التقدير في الجدول ادناه:

الجدول (5): نتائج المعلمات المقدرة لنماذج المدروسة خلال الفترة (2000-2023)

النموذج الأول/ الناتج المحلي الاجمالي			النموذج الثاني/ البطالة		
المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة	مستوى المعنوية	المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة	مستوى المعنوية
النفقات العامة	0.5617	0.0000	النفقات العامة	-0.1995	0.0044
السعر صرف	-0.0004	0.009	السعر صرف	0.0004	0.0131
الحد الثابت	9.5328	0.0017	الحد الثابت	2.4644	0.0170
النموذج الثالث/ الناتج المحلي الاجمالي			النموذج الربع/البطالة		
المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة	مستوى المعنوية	المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة	مستوى المعنوية
النفقات الاستهلاكي	0.7897	0.0004	النفقات الاستهلاكي	-0.2564	0.0245
النفقات الاستثماري	0.1202	0.0001	النفقات الاستثماري	-0.1176	0.0002
الحد الثابت	8.7492	0.0083	الحد الثابت	19.1786	0.0001

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث للمدة (2000-2023) باستخدام البرنامج E-views12.

يتضح من الجدول (5) نتائج تقدير النماذج أن النفقات العامة ومكوناتها لها تأثير قوي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي والبطالة بالاعتماد على قيمة الاحتمال الحرجة التي اقل من مستوى معنوية (5%) وبالاعتماد على حجم والاشارة المعلمات المقدرة الخاصة في النماذج كما يلي:

النموذج الاول: نموذج النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي:

إن زيادة النفقات العامة بمقدار (1%) تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.56%) اي تأثيره ايجابي، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية ومع واقع الاقتصاد العراقي لأن النفقات العامة في العراق المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي حيث يشكل القطاع العام جزءاً كبيراً من الاقتصاد.

ان زيادة السعر الصرف بمقدار (1%) تؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.0004-) اي تاثيره سلبي، وهذه تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي، لان العراق يعتمد على الاستيرادات السلع والخدمات من العالم الخارجي لذا زيادة سعر صرف يضعف القدرة التنافسية للصادرات ويزيد كلفة الإنتاج المحلي، ويؤدي إلى تراجع الطلب على المنتجات المحلية لصالح السلعة المستوردة، هذا نتائج تتفق مع نتائج التي توصلت اليها بعض دراسات سابقة مثل دراسة (رشيد،2023).

النموذج الثاني: نموذج النفقات العامة ومعدل البطالة

بالاعتماد على الاشارة السالبة لمعلمة النفقات العامة، ان النفقات العامة في العراق ساهم في انخفاض معدل البطالة خلال فترة البحث، وهذا يعني أن زيادة النفقات العامة بنسبة (1%) يؤدى الى انخفاض معدل البطالة بمقدار (0.19-%). وذلك تتوافق مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي، لان عند زيادة النفقات العامة على المشاريع والبنية التحتية يخلق وظائف مباشرة مثل (عمال، إداريين، مهندسين) وغير مباشرة مثل (خدمات، نقل) مع ذلك التوظيف في قطاعات العامة في العراق من سمات أساسية لهيكل الاقتصاد العراقي.

وان اشارة وحجم معلمة سعر الصرف يدل على زيادة سعر الصرف بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة معدل البطالة بمقدار(0.0004) بالاعتماد على معامل السعر الصرف التي كان موجباً، وهذا تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي لان زيادة سعر الصرف يؤدى الى تراجع امكانية المنافسة للصادرات العراقية لذا تصبح المنتجات العراقية أغلى في الأسواق العالمية، مما يقلل من الطلب

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (2): 800-829
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.42

على سلعة مصدرة ويؤدي الى انخفاض الانتاج ويؤدى الى فقدان الوظائف، هذا النتائج تتفق مع النتائج التي توصلت اليها دراسة (احمد، 2022).

النموذج الثالث: النموذج النفقات (الاستهلاكية والاستثمارية) والناتج المحلي الاجمالي:

إن حجم واشارة المعلومات تشير الى ان زيادة النفقات الاستهلاكية بمقدار (1%) تؤدى الي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.78%)، اذا ان النفقات الاستهلاكية ذو أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي وهذه النتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي لأنه يتخصص جزء كبير من نفقات في العراق للنفقات الاستهلاكية لذا فانه تشارك بدرجة كبيرة في تنشيط الاقتصاد. كذلك أن النفقات الاستثمارية ذو أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث حيث أن قيمة الاحتمالية الحرجة اقل من مستوى معنوي (5%) اضافة الى أن حجم واشارة المعلمة معنوي اقتصادياً اذ ان زيادة النفقات الاستثمارية بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.12%) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية لأن النفقات الاستثمارية تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال إنشاء بنية تحتية وتوسيع المشاريع الإنتاجية وتحسين رأس المال البشري، مما يعزز القدرة الإنتاجية.

النموذج الرابع: نموذج النفقات (الاستهلاكية والاستثمارية) ومعدل البطالة

إن النفقات الاستهلاكية ساهم في انخفاض معدلات البطالة خلال مدة البحث، اي ان زيادة النفقات الاستهلاكية بمقدار (1%) ادى الي انخفاض معل البطالة بمقدار (0.25-%)، وهذه النتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي إذ يوجه جزء كبير من النفقات الاستهلاكية نحو القطاع العام، لاسيما من خلال التوسع في التوظيف الحكومي. ونظراً لاعتماد شريحة واسعة من السكان على الوظائف الحكومية كمصدر رئيس للدخل. بالنسبة للنفقات الاستثمارية فيظهر في النموذج المقدر بأنه ساهم النفقات الاستثمارية في انخفاض معدلات البطالة في العراق خلال مدة البحث اذ أن اشارة معلمة المقدرة سالبة، ما يعني ان زيادة النفقات الاستثمارية بمقدار (1%) يؤدي الى انخفاض معدل البطالة بمقدار (0.11-%)، هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي على سبيل المثال فعند زيادة النفقات الاستثمارية يتم تمويل مشاريع بنية تحتية، صناعية وخدمية مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات.

4-5: الاثار قصيرة الاجل وطويلة الاجل (Short – Long Impact)

من أجل معرفة تأثيرات قصيرة الأجل وطويل الأجل للنفقات العامة في النمو الاقتصادي والبطالة نستعين ببعض الاختبارات منها (**Bounds Test**)، ونتائج التحليل في الجدول (6):

الجدول (6): نتائج المعلمات المقدرة في الاجل القصير و الاجل الطويل بأستخدام نموذج(ARDL)

(Bounds Test)					
F-Bounds Test	value	Significant Level	I(0) Lower	I (1) Upper	النموذج الاول الناتج المحلي الاجمالي
	11.5909 اكبر بكثير من قيمة Upper	%10	3.38	4.02	
		%5	3.88	4.61	
		%1	4.99	5.85	
تقديرات طويلة الاجل		تقديرات قصير الاجل			
Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Variables المتغيرات	
0.0000	0.5525	0.0002	0.5617	النفقات العامة	
0.0442	-0.0004	0.0104	0.0007	سعر الصرف	
		0.0000	-0.3585	Coint Eq(1-) نقطة التوازن	
(Bounds Test)					

النموذج الثاني معدل البطالة	I (1) Upper	I(0) Lower	Significant Level	value	F-Bounds Test
	3.35	2.63	%10	5.9221 اكبر من قيمة (Upper)	
	3.87	3.1	%5		
	5	4.13	%1		
	Variables المتغيرات	تقديرات قصير الاجل		تقديرات طويلة الاجل	
		Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
	النفقات العامة	-0.3819	0.0198	0.5696	0.0015
	سعر الصرف	0.0016	0.0220	0.0018	0.0000
	Coint Eq(1-) نقطة التوازن	-0.5490	0.0004		
(Bounds Test)					
النموذج الثالث الناتج المحلي الاجمالي	I (1) Upper	I(0) Lower	Significant Level	value	F-Bounds Test
	4.02	3.38	%10	9.8751 اكبر من قيمة (Upper)	
	4.61	3.88	%5		
	5.85	4.99	%1		
	Variables المتغيرات	تقديرات قصير الاجل		تقديرات طويلة الاجل	
		Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
	النفقات الاستهلاكي	1.5569	0.0024	0.7147	0.0000
	النفقات الاستثماري	0.2765	0.0074	0.1269	0.0001
	Coint Eq(1-) نقطة التوازن	-0.4319	0.0000		
(Bounds Test)					
النموذج الرابع معدل البطالة	I (1) Upper	I(0) Lower	Significant Level	value	F-Bounds Test
	4.02	3.38	%10	8.1789 اكبر من قيمة (Upper)	
	4.61	3.88	%5		
	5.85	4.99	%1		
	Variables المتغيرات	تقديرات قصير الاجل		تقديرات طويلة الاجل	
		Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
	النفقات الاستهلاكي	-0.5906	0.0060	-0.2731	0.0000
	النفقات الاستثماري	-0.2422	0.0169	-0.1120	0.0002
	Coint Eq(1-) نقطة التوازن	-0.4758	0.0038		

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث للمدة (2000-2023) باستخدام البرنامج E-views12.

نلاحظ من الجدول (6) ما يلي:

أ-يتبين من خلال نتائج اختبار (Bounds Test) ان القيمة المحسوبة (F-statistic) للنماذج أكبر من قيمة (F) الجدولية وهذا يدل على ان المتغيرات الداخلة في النموذج ذات علاقة تكاملية مشتركة طويل الأجل في مستوى المعنوية (1%،5%،10%).

ب-ان نقطة التوازن ((-1)CointEq) معامل حد تصحيح الخطأ، الذي يمثل نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بنسبة وحدة واحدة، في جميع النماذج سالبة ومعنوية، وهذه إشارة على صحة نموذج تصحيح الخطأ مقدر احصائياً، واشارة سالب تدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

ج- وبالاعتماد على حجم والاشارة المعلمات المقدرة الخاصة في النماذج ، وبالاعتماد على قيمة الاحتمال الحرجة التي اقل من مستوى معنوية (5%)، يتم تحليل العلاقة القصير والطويل الأجل بين المتغيرات كما يلي:

النموذج الاول

ارتفاع مستوى النفقات العامة بنسبة (1%) في الاجل القصير يؤدي الى الارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.56%)، وهذا بالاعتماد على حجم واشارة المعلمات المقدرة، وهذا التأثير في الاجل الطويل ينخفض الى (0.55%)، وهذا قد يكون بسبب تقلبات في الإيرادات النفطية التي تمثل المصدر الأساسي لتمويل النفقات العامة، الذي يتسبب بصعوبة الحفاظ على سياسات إنفاقية مستقرة على المدى الطويل.

فيما يخص اثر سعر الصرف في الناتج المحلي الإجمالي في النموذج يظهر بان ارتفاع سعر صرف في الاجل القصير بنسبة (1%) يؤدى الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.0007%)، ويعود السبب الى إمكانية التكيف في الأمد القصير مع زيادة او تقلبات سعر الصرف واعتماد العراق على الصادرات النفطية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، أما في الأمد الطويل يكون التأثير سلبياً اذ أن حجم واشارة المعلمة المقدرة يظهر بان زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.0004-%)، لأن استمرار انخفاض قيمة العملة في الأمد الطويل يؤدي الى ارتفاع تكلفة استيرادات وزيادة معدل التضخم وتراجع القوة الشرائية.

النموذج الثاني:

فيما يتعلق بأثر النفقات العامة في معدل البطالة، يظهر النموذج المقدر أن زيادة النفقات العامة بنسبة (1%) يؤدي الى خفض معدلات البطالة بنسبة (0.38-%) في الأمد القصير، ويعود هذا الى التوسع في التوظيف الحكومي وزيادة النفقات على المشاريع والخدمات مما يؤدي إلى خلق فرص عمل في الأمد القصير، أما في الأمد الطويل زيادة النفقات العامة بنسبة (1%) قد يؤثر في زيادة معدل البطالة بنسبة (0.56%) لأن توجه السياسات الانفاقية نحو زيادة النفقات الاستهلاكية بدلاً من النفقات الاستثمارية يؤدي إلى ضعف النمو الإنتاجي الحقيقي، معها غياب الإصلاحات الهيكلية وتنويع مصادر الدخل، يرفع معدل بطالة في مدى الطويل نتيجة محدودية الفرص للتشغيل المنتج خارج القطاع الحكومي.

أما بالنسبة لسعر الصرف فأن ارتفاعه بنسبة (1%) يؤدي الى ارتفاع معدل بطالة بنسبة (0.0016%) في الأمد القصير، وبنسبة (0.0018%) في الأمد الطويل، وقد يكون ذلك بسبب ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج المستوردة مما يدفع الكثير من المنشآت إلى ايقاف عملياتها الانتاجية وتسريح العمال، وعدم استقرار سعر صرف يؤدى الى عزوف مستثمرين عن دخول في الأسواق العراقية مما يقلل من فرص خلق وظائف جديدة.

النموذج الثالث:

فيما يتعلق باثر النفقات الاستهلاكي في الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير، ان زيادة النفقات الاستهلاكية بمقدار (1%) يؤدى الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.55%) بسبب زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي الى تحريك النشاط والتبادلات الاقتصادية في الأسواق، الا أن هذا الاثر الإيجابي يصبح أقل في الأمد الطويل حيث أن زيادة النفقات الاستهلاكية بمقدار (1%) يؤدى الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ولكن بمقدار(0.71%) لان زيادة الاستهلاك دون أن تقترن بتوسيع قاعدة الإنتاج وتحسين الإنتاجية قد يؤدى الى اختلالات اقتصادية.

أما بالنسبة للنفقات الاستثمارية، فان ارتفاعها بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.27%) في الأمد القصير؛ وذلك لأن هذه الزيادة تؤدي الى ضخ مباشر للأموال في الأقتصاد، مما يحفز الطلب الكلي ويؤدي الى نشاط اقتصادي سريع. اما في الأمد طويل فإن زيادة النفقات الاستثمارية بمقدار (1%) قد يؤدى الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.12%)

تكون تأثيره اقل بالمقارنة لأن الاقتصاد يتكيف مع النفقات بمرور الوقت، ويعتمد النمو على عوامل أخرى مثل الإنتاجية والبنية التحتية والمؤسسات، وان الفساد وسوء الادارة، وعدم تخصيص الموارد يؤثرون سلباً في الناتج المحلي الإجمالي.

نموذج الرابع:

اعتماداً على حجم المعلمات المقدرة وإشارتها ، يظهر النموذج الرابع بأنه كلما زادت النفقات الاستهلاكية بنسبة (1%) أدى الى انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.59-%) في الأمد القصير، وانخفاض اقل بنسبة (0 .27-%) في الأمد الطويل، ويعود هذا التفاوت إلى اختلاف آليات الاستجابة الاقتصادية في الأمد القصير، حيث أن زيادة النفقات الاستهلاكية تؤدي الى تحفيز الطلب الكلي من خلالها يزيد الناتج المحلي ويشارك بفعالية في خفض معدلات البطالة بينما هذا الأثر يقل نسبياً في الأمد الطويل لأن الاستهلاك لا يتحول بالكامل إلى إنتاج محلي ويتم الاعتماد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية الطلب، بالتالي، لا يتحقق نمو في العرض الكلي المحلي (أي في الإنتاج المحلي)، مما يحد من تأثير النفقات على خفض البطالة.

بالنسبة للنفقات الاستثمارية تشير نتائج النموذج القياسي إلى أن زيادة النفقات الاستثمارية الحكومية بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار (0.24-%) في الأجل القصير، وبمقدار أقل تبلغ (0.11-%) في الأجل الطويل. وقد يرجع سبب الاختلاف في الأثر بين الأجلين الى أن النفقات الاستثمارية في الاجل القصير توجه غالباً الى مشاريع كثيفة العمالة مثل الانشآت والبنية التحتية، مما يساهم بشكل مباشر وسريع في خلق فرص عمل وخفض معدلات البطالة. أما في الأجل الطويل، فإن طبيعة هذه المشاريع تتحول تدريجيا نحو استخدام أكبر لرأس المال والتكنولوجيا بدلاً من العمالة، إضافة إلى احتمال وجود مشكلات تتعلق بسوء التخطيط أو ضعف الكفاءة الإدارية، ما يقلل من فاعلية هذه النفقات في توليد فرص العمل المستدامة.

6-4: الاختبارات الاحصائية والتشخيصية لمصداقية النماذج المقدرة (Diagnostic test and Statistical Indicators):

هناك عدة اختبارات احصائية وقياسية للتأكد من صحة تشخيص النماذج القياسية وتقديره، منها:

أ-اختبارات مصداقية النموذج وملائمته: من اهم الاختبارات الإحصائية ضمن هذه الاختبارات التصديقية التي استخدمت في البحث لفحص جودة النماذج المستخدمة هي (R Squared، Adjusted-R Squared، F-test ، S.E، AIC، SSR).

ب-اختبارات لتقييم مدى صلاحية النموذج: هناك اختبارات عديدة لفحص صلاحية النموذج المقدر منها (مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة الارتباط المتعدد، مشكلة عدم تجانس التباين، مشكلة التشخيص، مشكلة عدم التوزيع الطبيعي)، من الضروري أن تجتاز النماذج القياسية غالبية المشاكل القياسية ليكون للنموذج قابلية استخدامها لأغراض التنبؤ وتطبيقها في الحياة العملية. وفي الجدول ادناه نتائج الاختبارات الاحصائية والتشخيصية:

جدول (7) نتائج الاختبارات الاحصائية والتشخيصية للنماذج المقدرة

الاختبارات الاحصائية	النماذج المقدرة			
	النموذج الأول/ النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي	النموذج الثاني / النفقات العامة ومعدل البطالة	النموذج الثالث/ نموذج (النفقات الاستهلاكية والاستثمارية) والناتج المحلي الاجمالي	النموذج الرابع/ نموذج (النفقات الاستهلاكية والاستثمارية) ومعدل البطالة
R-Squared	0.97	0.88	0.99	0.94
Adjusted R^2	0.96	0.85	0.98	0.85
F-statistic Prob	88.81916 (0.0000)	34.59850 (0.0000)	102.7666 (0.0000)	10.48899 (0.0023)

0.08	0.05	0.11	0.11	**S.E**
-1.88	2.87-	-1.30	-1.21	**AIC**
0.04	0.01	0.23	0.16	**SSR**
القيم				**الاختبارات القياسية**
0.28	0.24	0.20	0.42	**مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation test**
بين (2.7-3.3) اقل من 10	بين (4.2-3.6) اقل من 10	بين (2.5-3.6) اقل من 10	بين (3.1-3.4) اقل من 10	**مشكلة التعدد الخطي Variance Inflation Factors**
0.86	0.86	0.35	0.69	**مشكلة عدم تجانس التباين Heteroscedasticity test**
0.26	0.34	0.92	0.90	**مشكلة التشخيص Ramsey RESET Test**
0.57	0.56	0.94	0.60	**مشكلة عدم توزيع الطبيعي Normality Test**

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث للمدة (2000-2023) باستخدام البرنامج E-views12.

يتبين من الجدول (7):

أ-ان معامل التحديد (R-Squared) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) مرتفعة في النماذج الاربعة وهذا يعني المتغيرات المستقلة الداخلة في النماذج لها علاقة قوية مع المتغيرات التابعة في النماذج.

ب-الاختلاف بين معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) قليلة، وهذا يدل أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج ضرورية ومهمة، وهذا يدل على جودة النماذج وحسن التقدير.

ج-قيمة (F) بدلالة الإحصائية في أغلبية النماذج هي (0.000) واقل من قيمة (p-Value 0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهذه إشارة على جودة النماذج من الناحية الإحصائية.

د-أن قيمة (Standard Error) لكل النماذج قليلة ومقبولة وهذا دليل على صحة ومصداقية النماذج المقدرة.

ت-(AIC) وهو عبارة عن الحجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدر، وكلما كانت القيمة اقل كانت أفضل، ويظهر في جدول (7) أن القيم المفقودة في النماذج المقدرة قليلة ومقبولة عموما، وهذا يثبت حسن التقدير النماذج المعتمدة.

ه- (SSR) تشير الى ملاءمة النموذج للبيانات، وهي مقياس التناقض بين البيانات والنماذج، وكلما كانت قيمته أقل كلما كان أفضل، من خلال الجدول أعلاه يتبين بان القيم قليلة ومقبولة وهذا دليل على ملاءمة النموذج للبيانات.

و- يتبين من جدول (7) أن قيمة المعالم المقدرة لاختبارات فحص المشاكل لكل النماذج المعتمدة اكبر من (0.05) وهذا دليل على عدم وجود المشاكل القياسية : (الارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص، وعدم التوزيع الطبيعي) في النماذج المقدرة، وقيمة المعالم المقدرة لاختبار (VIF) أقل من 10، وكل ذلك دليل على حسن استخدام النماذج.

4-7: اختبار استقرار النماذج (Stability Test):

للتأكد من استقرار التغيرات الهيكلية في النماذج المعتمدة في البحث يتم استخدام الاختبارات المجموع التراكمي للبواقي المعودة (CUSUM) مع المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعودة (CUSUM OF Squares). ويظهر نتائج الاختبار في الاشكال الآتية:

النموذج الأول: الناتج المحلي الإجمالي

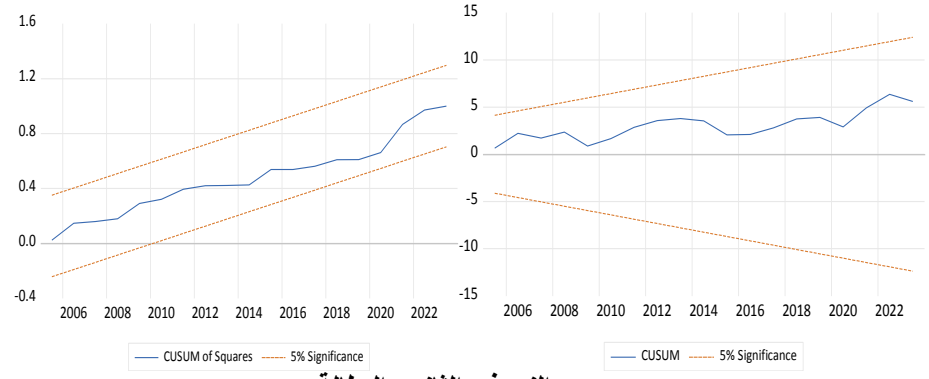

النموذج الثاني: البطالة

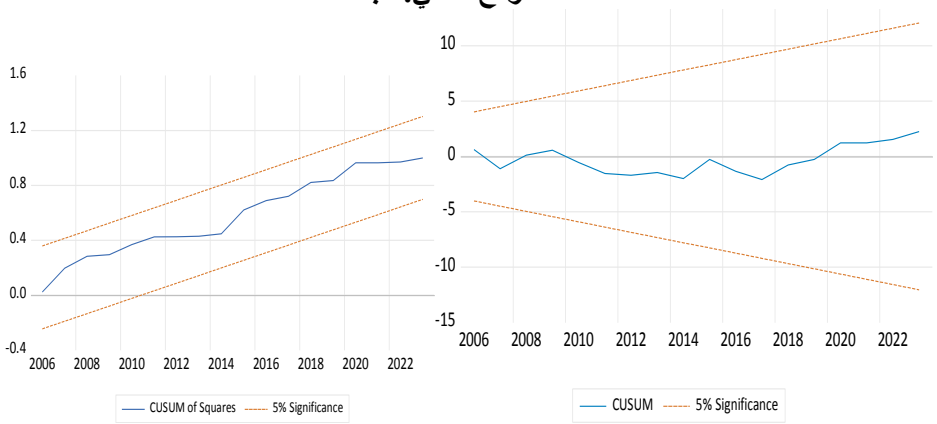

النموذج الثالث: الناتج المحلي الإجمالي

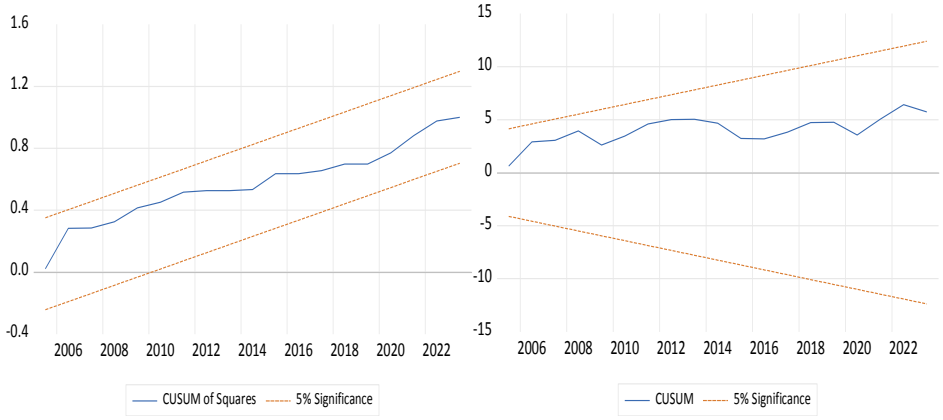

النموذج الرابع: البطالة

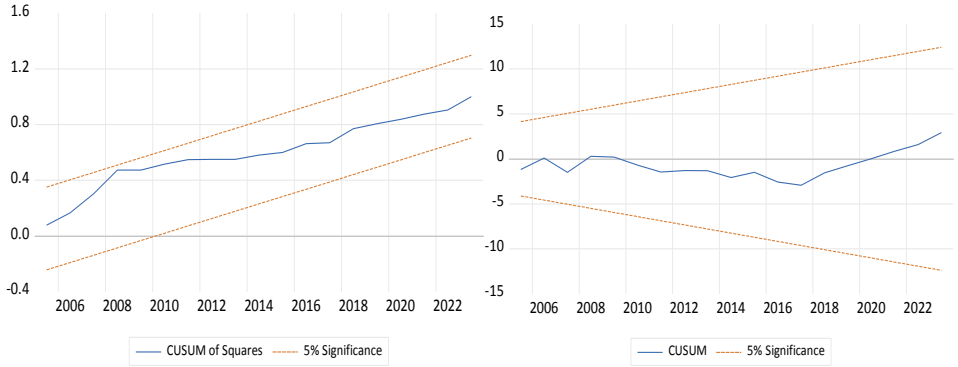

الشكل (1): استقرار المعلمات المقدرة في النموذج المستخدم حسب اختيار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM OF Squares).

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للمدة (2000-2023) بأستخدام البرنامج E-views 12.

من خلال الأشكال الاعلاه يبين ان المنحني الخاص بالبيانات (اللون الأزرق) يقع بين الخطين، وأن المعلمات في النماذج المقدرة والمعتمدة مستقرة، وهذا يدل على استقراريه المعلمات عند مستوى معنوية (5%).

الاستنتاجات:

في ضوء ما سبق نستنتج ما يلي:

1- من خلال تحليل واقع النفقات العامة ومكوناتها (الاستهلاكية والاستثمارية) خلال مدة (2000-2023) يتضح أن نمط نمو النفقات العامة كان متقلباً وغير مستقر، مما يعكس سياسة مالية توسعية غير منضبطة اتسمت بطابع ظرفي واستجابي، أكثر من كونها نابعة من تخطيط مالي منهجي طويل الأجل، وذلك بسبب التحول السياسي والاقتصادي في العراق وخاصة بعد سنة 2003، فضلا عن التحديات الأمنية وتزايد النفقات على إعادة الإعمار والبنية التحتية نتيجة الحروب والصراعات الداخلية، وتضخم فاتورة الأجور والرواتب بسبب التوسع في التوظيف الحكومي، كذلك أن الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية كان له دوراً كبيراً في حدوث هذه التقلبات.

2- يتبين في البيانات الخاصة بتحليل هيكل النفقات العامة في العراق أن النفقات الاستهلاكية تشكل النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العامة مقارنة بالنفقات الاستثمارية في معظم السنوات، بمعنى تغلب النفقات الاستهلاكية على النفقات الاستثمارية، ويؤدي هذا التوجه إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد التي تتمثل في ضعف الطاقات الإنتاجية وتدني مستويات الاستثمار.

3- تشير نتائج النماذج القياسية أن النفقات العامة تؤثر ايجابياً في النمو الاقتصادي في الأمد القصير والطويل بمقدار (0.56%)، و(0.55%) على التوالي، ويؤثر النفقات الاستهلاكية ايجابياً في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.55%) ، (0.71%) في الأمدين على التوالي ، ولكن أثر النفقات الاستثمارية تكون اقل بمقدار (0.27%) ، (0.12%) في الأمدين وهذا ما يدل على ضعف السياسات الانفاقية بشأن تقوية البنية التحتية التي تكون داعمة لبيئة الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية.

4- وأظهرت النتائج القياسية بأن زيادة النفقات العامة يؤدي الى انخفاض معدل البطالة في الأمد القصير بمقدار (0.38-%) لأن زيادة الفقات على خدمات العامة يؤدي إلى تنشيط الدورة الاقتصادية من خلال تحفيظ الطلب الكلي، أما في أمد الطويل زيادة النفقات العامة أدى إلى زيادة معدل البطالة

بمقدار (0.56%) بسبب الأعتماد مفرط على التوظيف الحكومي دون تحفيز القطاع الخاص أدى الى ضعف الاستثمار والإنتاجية، و أن زيادة النفقات الاستهلاكية أدي الي الانخفاض معدل البطالة في الأمدين القصير والطويل بمقدار (0.59-%) ، (0.27-%). وايضاً زيادة النفقات الاستثمارية أدى الى انخفاض معدل البطالة في الأمدين القصير والطويل بمقدار (0.24-%)، (0.11-%) على التوالي، وتكون تأثير النفقات الاستهلاكية اقوي من النفقات الاستثمارية لزيادة التوظيف وهذا يعود الى تأثير المباشر والسريع بالنسبة للنفقات الاستهلاكية في تحفيز الطلب الكلي وزيادة التوظيف خاصة في القطاع العام والخدمي.

المقترحات:

في ضوء الاستنتاجات نقترح ما يلي:

1-إستناداً إلى الاستنتاج الذي يظهر ان النفقات العامة في العراق تسهم في زيادة النمو الاقتصادي وتقليل معدل البطالة على المدى القصير، في حين يكون تأثيرها أقل على النمو ويؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة في المدى الطويل، فإن من الضروري إعادة هيكلة أولويات الإنفاق العام باتجاه القطاعات الإنتاجية كثيفة العمالة، مثل الصناعة والزراعة والبنية التحتية. كما يوصى بتركيز الجهود على تطوير رأس المال البشري، وتفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يسهم في انشاء فرص عمل واسعة وشاملة ومستدامة

2- من خلال النتائج يبين أن تأثير النفقات الاستهلاكية في تخفيض معدل البطالة أكبر من تأثير النفقات الاستثمارية في كل من الأمد القصير والطويل، لذا يجب الإبقاء على مستوى مناسب من النفقات الاستهلاكية لتحفيز الطلب الكلي وضمان الاستقرار الاجتماعي مع زيادة النفقات الاستثمارية بشكل تدريجي نحو مشاريع إنتاجية التي يضمن خلق وظائف وتقليل بطالة البنيوية، وتبني استراتيجية مالية مزدوجة التي تدمج بين الاثر السريع للنفقات الاستهلاكية في الأمد القصير، مع بناء قاعدة إنتاجية تقلل الاعتماد على النفقات الاستهلاكية مستقبلاً .

3-العمل على ترشيد وتعزيز كفاءة النفقات عبر تطوير نظام مالي رقمي الذي يضمن الرقابة والمتابعة الفعلية للأداء، مع إلغاء النفقات غير الضرورية للحد من التفاوت الاقتصادية لتراعي العدالة الاجتماعية.

4-إنشاء صناديق سيادية استثمارية لدعم تنويع مصادر الدخل والاستقرار الاقتصادي بما يسهم تحقيق نمو متوازن ومولود الفرص العمل الذي يقلل الاعتماد على النفقات الاستهلاكي ويرفع مستوى الإنتاجية ويدفع نحو الاقتصاد تنافسي قادر على الصمود في أوقات الأزمات.

المصادر:

المصادر العربية:

1. أبو عيدة، عمر محمود،2014: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد (الأول)، العدد (3)، ص157.
2. أحمد، رەنگين عبدالكريم،2022: قياس وتحليل أثر تغير سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال الفترة (1990-2021)، شهادة ماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة سليمانية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.
3. أحمد، مكي، 2022: المالية العامة للدولة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، ص38 https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/9564

4. أحمد، يونس علي ، رشيد ، سوبا سلام (2024). قياس وتحليل دور النفقات العامة في النمو الاقتصاد العراقي خلال المدة2004-2019) ، journal OF kURDSTANI FOR STRAGITIC STUDIES، العدد (11).
5. أعمر، العباسي و حميمي، حدار، 2019: سياسة الإنفاق الحكومي و آثارها على التوازن الاقتصادي الخارجي دراسة حالة الجزائر (2000-2018)، شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،ص44-46.
6. أعمر، عكاش و صالح، دريدر، 2018: دور الرقابة المالية في تسيير النفقات العمومية دراسة حالة مديرية التجارة-البويرة -2016- شهادة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، ص34.
7. آغا، تهاني عباس فاضل آل محمد(2024).تحليل آثر بعض متغيرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2024)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادراة والاقتصاد-جامعة القادسية ، العراق،.ص49.
8. آل زيارة، كمال عبد حامد، 2021: تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق، مجلة كلية قانون، عدد (الخامس عشر)، جامعة أهل البيت، كلية القانون، ص15-22.
9. آل على، رضا صاحب أبو حمد ،2002: المالية العامة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ص65.
10. ايمان، مختار و سميرة، عمور، 2024: اصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الإدارة المحلية لوالية عين تموشنت، شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عين تموشنت بلحاج بو شعيب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،ص28.
11. بانافع، وحيد بن عبدالرحمن و علي، عبدالعزيز عبدالمجيد، 2020: السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، مركز البحوث والدراسات، مكتبة الحبر الإلكتروني،ص127.
12. بلقايد، جودي محمد و أحمد زافر، 2019: أثر السياسة المالية على التنمية المحلية في حالة سياسة التقشف في تيسمسيلت، شهادة ماستر في العلوم المالية، تخصص مالية المؤسسة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم المالية،ص15.
13. البنك الدولي البيانات السنوية (2000-2023)
14. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي
15. حابي، بسمة،2023: السياحة وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2010-2020)، شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد كمي، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة -كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ص30.
16. حجي، إدريس رمضان، 2023: قياس وتحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2022)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الحادية والعشرون، العدد (79)، جامعة صلاح الدين، كلية الإدارة والاقتصاد، ص18.
17. حسناء، كربوب و نورة، بيري،2023: أثر هيكل الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر للفترة (1990-2021)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (11)، العدد (4)
18. حسين، نمارق قاسم، 2017: قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع اشارة خاصة للعراق للمدة (1990-2015)، اطروحة

دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ص103.

19. حكيم، حداشي، 2014: أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، ص29 .

20. الحميدي، عدنان عروج،2024: قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي العام في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2022، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (62)، ص150-152.

21. خضرة، شواكي، 2018، الحوكمة المحلية ودورها في ترشيد النفقات العمومية دراسة حالة بلدية الشلالة (البيض)، شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تسيير وإدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص64.

22. الخلف، فليح حسن، 2008: المالية العامة، جدارا للكتاب العالمى، عمان – الأردن.، ص145.

23. دريدي، أحلام،2023: أثر أبعاد النمو الاقتصادي على الناتج المحلي الإجمالي الجزائري دراسة قياسية للفترة (1990-2020)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (23)، العدد (01)، جامعة محمد خيضر-بسكرة، ص139.

24. الدعمي، زينب جبار عبدالحسين،2018: إنتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ص15.

25. رحمان، دلنيا محمد،2022: قياس وتحليل اثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2020)، شهادة ماجستير علوم في الاقتصاد، جامعة السليمانية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ص31.

26. السعدوني، أحمد هادي عبد الواحد، 2020، دور النفقات العامة في التوزيع، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد (28)، العدد (6)، ص181.

27. سعيد، عيماد داتو، 2021: محاضرات في المالية العامة، جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس،ص33 file:///C:/Users/Excellence/Desktop.

28. سلاف، سواليمة و سمية، فصيح، 2019: مسار الإنفاق العام ومساهمته في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة الجزائر (2000-2017)، شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي التبسي -تبسة- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ص9.

29. -سهام، بلخطاب و عائشة، بوحجر، 2024: أثر النفقات العامة للصحة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية، جامعة عين تموشنت، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم مالية ومحاسبة، ص4.

30. سهام، كردودي و سهام، موسي،2020: الإنفاق الجبائي وعلاقته بمشاريع دعم الدولة لتطوير الاستثمار في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد (4)، العدد (2)، ص193.

31. شامية، أحمد زهير و الخطيب، خالد، 1997: المالية العامة، دار زهران للنشر-عمان، ص41.

32. عادل، أحمد محمد، 2022: اقتصاديات المالية العامة للدولة، دار التعليم الجامعي، ص5.

33. عبد الخضر، حنان و آخرون، 2010: البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (5)، العدد (16)، ص66.

34. عجام، ميثم صاحب و سعود، علي محمد، 2002: المالية العامة، الطبعة الأولى، دار النخلة للنشر، ص381.

35. علي، شهد محمد و السبعاوي، عبدالله خضر، 2022: أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الانفاق العام-ماليزيا أنموذجا للمدة (1990-2020)، مجلة الريادة للمال والأعمال-المجلد (الثالث)، العدد (4)، ص197.

36. العلي، عادل فليح، 2007: المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع-عمان-الأردن، ص73.

37. غازي، كوفان تمر و سمو، فاطمة رمضان، 2019: أثر الانفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق في المدة (2006-2017)، مجلة جامعة كوية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(2)، العدد (2)

38. فريدة، سليماني،2014: دراسة اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المشترك حالة الجزائر (1970-2012)، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص32.

39. كاظم، علي عبدالله حسين، 2023: أثر تطور النفقات العامة في العراق على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة (2006-2020)، مجلة آداب الكوفة، العدد (56).

40. محمد، ايمان عبدالسلام،2018: أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)، بحث علمي أعد لنيل درجة الإجازة في الاقتصاد، جامعة بلاد الشامي للعلوم الشرعية، كلية الشريعة والقانون، قسم الاقتصاد الإسلامي، ص10.

41. محمد، محمد باسم و ناهض، ليث محمد،2024: دور الانفاق الحكومي وتأثيره في معدل النمو للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)، شهادة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ص7.

42. محمود، فايز عبدالهادي أحمد، 2024: اختبار قانون فاجنر" Wagner دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث الإدارية، المجلد (الثاني والأربعون)، العدد (الأول)، كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف، ص10.

43. مصباح، حراق، 2012: فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد (06)، المركز الجامعي ميلة.ص12

44. نجاة، بكراوي و مبروكة، ناني، 2019، أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (2003-2017)، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم العلوم الاقتصادية، ص6.

45. نجيب، صحراوي محمد، 2016، دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، شهادة ماستر أكاديمي، التخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ص7.

46. وزارة التخطيط العراقي (الجهاز المركزي للأحصاء-مديرية الحسابات القومية)

المصادر الإنكليزية:

1. Barro، R. J. (1990). *Government spending in a simple model of endogenous growth*. Journal of Political Economy، 98(5)، S103-S125.p.103-106. https://doi.org/10.1086/261726
2. Blanchard، O. (2017). *Macroeconomics* (7th ed.). Pearson، p336-398.
3. Blanchard، Olivier، and David R. Johnson (2013). *Macroeconomics*، 6th edition.p.94.
4. Blinder، A. S. (2008). Keynesian economics. In D. R. Henderson (Ed.)، *The Concise Encyclopedia of Economics* (2nd ed.، pp. 268–272). Liberty Fund.

Retrieved from: https://www.econlib.org/library/Enc/KeynesianEconomics.html

5. Friedman، M. (1968). *The Role of Monetary Policy*. American Economic Review.p8.

6. Mankiw، N. G. (2021). *Principles of Economics* (9th ed.). Cengage Learning،p.747-804.

7. Miftari، F.، Kida، N.، & Shala، N. (2021). The effect of public expenditures on economic growth of Kosovo: An econometric analysis. *Economics، Management and Sustainability*، *6*(1)، 61–69. https://doi.org/10.14254/jems.2021.6-1.5.

8. Olufemi، G. O.، & Omorogiuwa، J. (2024). *Effect of public expenditure on economic growth of Nigeria*. Scholarly Journal of Management Sciences Research، 3(4)، 1–14. https://www.ijaar.org/sjmsr.

9. Romer، D. (2012). *Advanced Macroeconomics*، 4th Edition، McGraw-Hill.